

إسهامات الذكاء الاصطناعي في قطاع العدالة

Contributions of Artificial Intelligence to the Justice Sector

مسلم عبد الرحمان

جامعة جيلالي ليابس - سيدي بلعباس، الجزائر

Meslemabderrahman0@gmail.com

Djillali LIABES University, Sidi Bel Abbes, Algeria

بلباي إكرام*

جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم، الجزائر

Ikram.belbey@univ-mosta.dz

Abdelhamid IBN BADIS University - Mostaganem, Algeria

- تاريخ الإرسال: 2025/04/21 - تاريخ القبول: 2025/05/04 - تاريخ النشر: 2025/09/22

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذي يشغله الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي، من خلال التعرف على التقاضي الذكي وتمييزه عن التقاضي الإلكتروني، حيث أن هذا الأخير هو المعمول به في جل الدول العربية حاليا لما له من تسهيلات ونجاحات في تطوير العدالة. وكذا التعرف على مختلف تجارب الدول، وخاصة منها المتقدمة، في مجال استعمال الذكاء الاصطناعي في التقاضي.

وخلصت الدراسة إلى أن من مميزات العصر الرقمي، هو استخدام الأدوات الرقمية في التقاضي، وتعديل التشريعات لمواءمة هذا التحول واعتماد التقاضي الذكي بما يتناسب ونوع التعاملات.

الكلمات المفتاحية: تقاضي ذكي؛ ذكاء اصطناعي؛ عدالة؛ تقاضي إلكتروني؛ تطبيقات.

Abstract: This study aims to know the role played by artificial intelligence in the judicial field, by identifying smart litigation and distinguishing it from electronic litigation, as the latter is currently in effect in most Arab countries because of its facilities and successes in developing justice. As well as learning about the various experiences of countries, especially developed ones, in the field of using artificial intelligence in litigation.

The study concluded that one of the advantages of the digital age is the use of digital tools in litigation, amending legislation to adapt to this transformation, and adopting smart litigation to suit the type of transactions.

Keywords: intelligent litigation; artificial intelligence; justice; electronic litigation; Applications.

مقدمة:

أسهم التقدم العلمي السريع في تغيير نمط الحياة بصورة كبرى، وأضحت التقنيات الحديثة لا غنى عنها في جميع الأمور، ومع الاستخدام البشري المذهل للإنترنت، كان لا بد أن يكون للتقاضي نصيب؛ والتقاضي عن بعد أو الإلكتروني عموماً سواء باستخدام التقنيات التقليدية أو باستخدام الوسائل الحديثة تعتبر التطور الطبيعي والمنطقي للمراحل المختلفة التي مرت بها ثورة الاتصالات والمعلومات¹. وقد طبقت العديد من الدول أنظمة الذكاء الاصطناعي² في محاكمها في بعض الجوانب نظراً لحدثة هذه التقنية وقد لاقت نجاحاً باهراً خاصة وأنها تهدف إلى تحقيق العدالة³.

وتتمثل أهمية الدراسة في أن الاعتماد على الذكاء الاصطناعي يساهم في تيسير إجراءات التقاضي على الخصوم ووكلائهم، بل ويساهم في سرعة الفصل في الدعاوى، هذا بالإضافة إلى اعتبار المحاكم الإلكترونية نموذج جديد للتقاضي الذكي. هذا وطنياً، أما دولياً فنجد أن هناك العديد من المؤتمرات التي تناولت موضوع إدخال وسائل الذكاء الاصطناعي على المحاكم. بالإضافة إلى الجهود المبذولة من الدول المتقدمة خاصة في تجسيد استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في القضاء، كالاستعانة بالروبوتات الذكية في الاستشارات القانونية، وفي إصدار بعض الأحكام بمساعدة القاضي البشري.

من خلال ما سبق، نطرح الإشكال التالي: **ما مدى مساهمة الذكاء الاصطناعي في قطاع العدالة، في ظل تنامي الرقمنة وانتشارها في جميع القطاعات؟** سنجيب عن هذه الإشكالية وفق منهجين وصفي وتحليلي، وفق محورين كالآتي:

¹ عبد الله محمد علي سلمان المرزوقي، التقاضي الإلكتروني (التقاضي الذكي)، والإلكترونية التقاضي (القضاء الذكي): دراسة مقارنة لتشريع دولة الإمارات العربية المتحدة مع بعض الأنظمة العربية والأجنبية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد 18، العدد 2، ديسمبر 2021، ص 245.

² يعرف الذكاء الاصطناعي بأنه: نظام علمي يشتمل على طرق التصنيع والهندسة لما يسمى بالأجهزة والبرامج الذكية، والهدف من الذكاء الاصطناعي هو إنتاج آلات مستقلة قادرة على أداء المهام المعقدة باستخدام عمليات انعكاسية مماثلة لتلك التي لدى البشر. ويتم تصميم برامج وتطبيقات الذكاء الاصطناعي من خلال دراسة كيف يفكر العقل البشري، وكيف يتعلم الإنسان، ويقرر، ويعمل، أثناء محاولة حل المشكلة، ومن ثم استخدام نتائج هذه الدراسة كأساس لتطوير البرمجيات والأنظمة الذكية. أنظر: عبد الله موسى وأحمد حبيب بلال، الذكاء الاصطناعي: ثورة في تقنيات العصر، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 2019، ص 20.

ويمكن تعريفه أيضاً بأنه: محاكاة عمليات الذكاء البشري بواسطة استخدام الآلات وخاصة نظم الحاسب الآلي، وتتضمن تطبيقات الذكاء الاصطناعي المحددة النظم الخبيرة، معالجة اللغة الطبيعية، التعرف على المحادثة أي التخاطب، والرؤية الحاسوبية. أنظر: محمد محمد الهادي، الذكاء الاصطناعي: معالمه وتطبيقاته وتأثيراته التنموية والمجتمعية، الدار المصرية اللبنانية للنشر، مصر، 2021، ص 142.

ومن جميع ما تقدم يمكن تعريف الذكاء الاصطناعي بأنه "وسيلة للتحكم في الحاسوب أو الروبوت بواسطة برنامج يفكر بنفس الطريقة التي يفكر بها البشر الأذكاء". أنظر: بلباي إكرام، الذكاء الاصطناعي في القانون الدولي: دراسة في المفهوم والأطر والتطبيقات، ابن النديم ومؤسسة الكتاب القانوني بالجزائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2024، ص 29.

³ فاطمة عبد العزيز حسن أحمد بلال، التقاضي الذكي في المحاكم القطرية بين الواقع والمأمول -دراسة مقارنة-، مجلة البحوث القانونية والسياسية، المجلد 3، العدد 3، جويلية 2023، ص 81.

1- استخدامات الذكاء الاصطناعي في مجال القضاء :

يعتبر الذكاء الاصطناعي جزءاً مهماً في العدالة الجنائية، فهو يساهم في إجراءات التحقيق الجنائي وبالتالي إرساء الأمن في الدولة، فهو مثلاً يساهم في تحديد هوية المشتبه بهم، وكذا كشف الجرائم والوسائل والأسلحة المعتمدة في ارتكابها، وكذا تحليل الحمض النووي؛ كل ذلك يتم من خلال استخدام البيانات الرقمية والخوارزميات⁴.

1.1- التقاضي الذكي والتقاضي الإلكتروني:

تلجأ العديد من الدول إلى وسائل استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي، غير أن هناك اختلاف بين التقاضي الإلكتروني والتقاضي الذكي، أو كما يسميه البعض الإلكترونية التقاضي، وسنتطرق بالتفصيل إلى مفهوم كل منهما مع إبراز الفروقات بينهما.

1.1.1- مفهوم كل من التقاضي الإلكتروني والتقاضي الذكي:

سنتطرق في هذا العنصر إلى مفهوم كل منهما كالآتي:

أولاً: مفهوم التقاضي الإلكتروني:

هو "سلطة لمجموعة من القضاة بنظر الدعوى ومباشرة الإجراءات القضائية بوسائل الكترونية مستحدثة ضمن نظام أو أنظمة قضائية معلوماتية متكاملة الأطراف والوسائل، تعتمد على (الانترنت) وبرامج الملفات الحاسوبية الإلكترونية بنظر الدعوى والفصل بها وتنفيذ الأحكام بهدف الوصول إلى فصل سريع في الدعوى والتسهيل على المتقاضين"⁵. كما يعرفه البعض بأنه: الانتقال من تقديم الخدمات والمعاملات والتقاضي من الشكل التقليدي العادي إلى الشكل الإلكتروني عبر وسائل سمعية بصرية من خلال شبكة الأنترنت⁶.

أما عن خصائص التقاضي الإلكتروني، فهي متنوعة وتتمثل في إحلال الوثائق الإلكترونية محل الوثائق الورقية، إرسال المستندات والعرائض والوثائق إلكترونياً عبر شبكة الاتصال، استخدام الوسائط الإلكترونية في تنفيذ إجراءات التقاضي، سرعة تنفيذ إجراءات التقاضي، إثبات إجراءات التقاضي إلكترونياً،

⁴ فاطمة عبد العزيز حسن أحمد بلال، المرجع السابق، ص ص 98-99.

⁵ حايطي فطيمة وهروال نبيلة هبة، نظام التقاضي الإلكتروني بين تحسين جودة العمل القضائي وتحديات الفضاء الرقمي، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 7، العدد 1، سنة 2021، ص ص 137-138.

⁶ بديار ماهر وكيلاي نذيرة، عوائق نظام التقاضي الإلكتروني، مجلة البصائر للدراسات القانونية والسياسية، عدد خاص، ديسمبر 2021، ص 39.

استخدام الوسائل الإلكترونية لدفع رسوم ومصاريف الدعوى، وتنفيذ عملية التقاضي الإلكتروني من خلال خلق محاكم إلكترونية⁷.

⁷ يفرض التقدم العلمي والتكنولوجي الانتقال إلى واقع جديد يتفق مع المعطيات التي فرضتها مستلزمات التقدم وقوانينه وآليات التعامل معه، حيث واكب التقاضي الإلكتروني هذا التطور واعتمد على شبكة الأنترنت مقارنة مع الطريقة التقليدية التي اعتمدت على العمل اليدوي أكثر منه إلكتروني، ويمكن أن نحدد أهم خصائص التقاضي الإلكتروني كالتالي:

أولاً: إحلال الوثائق الإلكترونية محل الوثائق الورقية: حيث تتميز إجراءات التقاضي الإلكتروني بعدم وجود أية وثائق ورقية متبادلة في إجراءات المعاملات، إذ أن كافة الإجراءات والمراسلات بين طرفي التقاضي تتم إلكترونياً دون استخدام أية أوراق، وهو ما يتفق مع الغرض من التقاضي عبر الأنترنت وبالتالي سوف تحل الدعاوى الإلكترونية محل الدعاوى الورقية، وهكذا تصبح الرسالة الإلكترونية هي السند القانوني الوحيد المتاح لكلا الطرفين في حالة نشوء أي نزاع بينهما. ويؤدي استخدام الوثائق والمستندات الإلكترونية للتخلص من الكميات الكبيرة من الملفات الورقية للدعوى التي تكاد تمتلئ بها غرف المحاكم، وكذلك التخلص من عملية التخزين العشوائي لملفات الدعوى وما يترتب عليها من فقدان وضياح لها، وبهذا يمكن التخلص من المساحات المخصصة لتخزين الملفات الورقية في الأجهزة القضائية، واستعمالها في نشاطات أخرى للمحكمة.

ثانياً: إرسال المستندات والعرائض والوثائق إلكترونياً عبر شبكة الاتصال: وقد اصطلح على تسليم الوثائق إلكترونياً عبر الأنترنت أو الإكسترنانت "بالتسليم المعنوي" أو "التنزيل عن بعد" ويقصد به نقل أو استقبال وتنزيل أحد البرامج أو البيانات عبر الأنترنت إلى الكمبيوتر الخاص بالمستخدم، حيث يمكن نقل المستندات والملفات على الخط دون اللجوء إلى العالم الخارجي، ولذلك فإن الأجهزة الإلكترونية كالفاكس أو التلكس والأنترنت لها دوراً قانونياً في تطبيق إجراءات التقاضي الإلكتروني، بحيث يكون معاون للقضاء في التجميع والتخزين والحفظ، أو في الإعلانات والاضطرابات أو في تبادل الوثائق بين الخصوم أو محاميهم.

ثالثاً: استخدام الوسائط الإلكترونية في تنفيذ إجراءات التقاضي: من أهم خصائص التقاضي الإلكتروني هو استخدام الوسيط الإلكتروني والذي يقوم بتنفيذ إجراءات التقاضي الإلكتروني عبر شبكة الأنترنت أو الإكسترنانت، ويعتبر الحاسوب المتصل بهذه الشبكة هو الوسيط بين طرفي التقاضي، حيث يمكن أن يكون معاوناً قضائياً والذي يقوم بتجميع وتخزين وحفظ الملفات الإلكترونية والقيام بالإعلانات والإخطار أو في الخبرة والاستماع لأقوال الشهود، أو استجواب الخصوم أو سماع أقوالهم أو في تبادل المذكرات بين الخصوم أو ممثليهم.

رابعاً: سرعة تنفيذ إجراءات التقاضي: تتم عملية إرسال المذكرات والوثائق عبر الأنترنت دون الحاجة إلى انتقال أطراف الدعوى إلى المحكمة وفي هذا توفير للوقت وتقليل من الازدحام واكتضاض المحاكم والجلسات.

خامساً: إثبات إجراءات التقاضي إلكترونياً: في المعاملات التقليدية لا تعد الكتابة دليل كاملاً للإثبات إلا إذا كانت موقعة بتوقيع يدوي حي، أما التقاضي الإلكتروني فيتم إثباته عبر المستند الإلكتروني والتوقيع الإلكتروني، فالمستند الإلكتروني هو المرجع للوقوف على ما اتفق عليه طرفي النزاع وتحديد التزاماتهم.

سادساً: استخدام الوسائل الإلكترونية لدفع رسوم ومصاريف الدعوى: فقد حلت وسائل الدفع الإلكترونية محل النقود العادية ذلك أنه بتطور التكنولوجيا ظهرت تلك الوسائل كأسلوب مبتكر لسداد المدفوعات في هذه المعاملات الأمر الذي أدى إلى تحقيق تقدماً ملموساً في سداد قيمة المعاملات الإلكترونية عبر نظم الدفع الجديدة والتي تعد عنصراً حيوياً في رفع الدعوى أو قيدها إلكترونياً بما لها من علاقة في سداد رسوم ومصاريف رفع الدعوى أو الغرامات أو المطالبات.

سابعاً: تنفيذ عملية التقاضي الإلكتروني من خلال خلق محاكم إلكترونية: التقاضي الإلكتروني هو المرحلة اللاحقة بعد إنشاء محكمة إلكترونية فلا يمكن رفع الدعوى إلكترونياً دون أن يكون للمحكمة موقعا على شبكة الاتصالات. أنظر: إخلف سامية، التقاضي الإلكتروني بالجزائر في إطار التكنولوجيا الحديثة، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، عدد خاص، ديسمبر 2021، ص 21-22.

ثانياً: مفهوم التقاضي الذكي

وأما التقاضي الذكي، فإنه يعرف بأنه: "نظام قضائي ذكي، تتم فيه جميع الإجراءات باستخدام التطبيقات الذكية الرسمية والمعتمدة من الجهات القضائية، ويتم من خلالها حفظ الملفات وأرشفتها بالسجلات الإلكترونية الخاصة المعدة لذلك وإصدار القرارات إلكترونياً والتحليل وصولاً إلى حكم إلكتروني قابل للتنفيذ".⁸

2.1.1- تمييز التقاضي الذكي عن التقاضي الإلكتروني:

ويمكن ذكر هذه المميزات كالتالي:

أولاً: التنبؤ واتخاذ القرارات: حيث يتخذ الذكاء الاصطناعي القرارات من تلقاء نفسه، خلافاً للتقاضي الإلكتروني الذي يحتاج إلى تدخل البشر لاتخاذ القرار.

ثانياً: التطلع إلى المستقبل: حيث تستعمل هذه التقنية من أجل تحليل النصوص القانونية والمعلومات والتشريعات، وكل ما يتعلق بموضوع الدعوى.

ثالثاً: الاستقلالية: حيث يتم اتخاذ القرار في هذه الحالة دون تدخل العنصر البشري، ويكون من خلال تقنية التعلم الآلي.

رابعاً: التقليل من الأخطاء البشرية: وذلك كون الذكاء الاصطناعي يتميز بالسرعة والدقة سواء في تسجيل القضايا لدى المحاكم، وأيضاً من خلال استخدامه يمكن تفادي الأخطاء البشرية نظراً لدقته.

خامساً: استخدام الروبوتات: مثل استخدام الروبوتات في المحاكم كبديل للبشر في خدمة العملاء مثلاً.⁹

وأما عن أوجه الاختلاف بين التقاضي الإلكتروني والتقاضي الذكي فإنه يمكن توضيحها كما يلي:

من حيث الحاجة إلى التدخل البشري: فالذكاء الاصطناعي يعتمد على الخوارزميات والتعلم الآلي وبالتالي لا يحتاج إلى تدخل بشري، عكس التقاضي الإلكتروني الذي يستوجب تدخل العنصر البشري.

من حيث مدى الاستغناء عن العنصر البشري: لا يمكن للتقاضي الإلكتروني ان يستغني عن العنصر البشري عكس الذكاء الاصطناعي الذي يمكنه ان ينوب عن القاضي البشري في بعض الحالات.

⁸ عبد الله محمد علي سلمان المرزوقي، مرجع سابق، ص 249-250.

⁹ فاطمة عبد العزيز حسن أحمد بلال، مرجع سابق، ص 102-105.

من حيث نسبة الأخطاء في النظامين: تقل نسبة الخطأ في الذكاء الاصطناعي خلافا للتقاضي الالكتروني الذي قد تقع فيه بعض الأخطاء ومنها ادخال بيانات ومعلومات خاطئة في النظام.

من حيث التنبؤ بالأحكام والقرارات: هناك ما يسمى بـ "العدالة التنبؤية"، في الذكاء الاصطناعي والتي بموجبها يمكن لهذا الأخير اتخاذ القرارات نيابة عن القاضي، خلافا للتقاضي الالكتروني.

من حيث التقديم الفوري للخدمات: يساهم الذكاء الاصطناعي في بعض الإجراءات القضائية كتلخيص مستندات الدعاوى وتقديم المشورة القانونية للمتقاضين، وتسهيل المهمة على القضاة في معرفة وقائع الدعوى. خلافا للتقاضي الالكتروني الذي تقتصر مهامه في استقبال البيانات والمعلومات التي يتم إدخالها من قبل العنصر البشري¹⁰.

2.1- شروط الاستعانة بالذكاء الاصطناعي في القضاء ومجالاته

قبل التطرق إلى مجالات الاستعانة بالذكاء الاصطناعي في القضاء (ثانياً)، يجب أن نحدد شروط تولي النظام الذكي للقضاء (أولاً).

أولاً: شروط تولي النظام الذكي للقضاء

وهي تتمثل وفق بعض الفقهاء في:

● سلامة النظام، وأداء عمله من غير خلل، وقد أكد علماء الذكاء الاصطناعي أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي تمر بمراحل في إعدادها، آخرها: اختبار عملها، والتأكد من صحة مخرجاتها.

● إضافة إلى أنه لا بد من اختباره أمنياً، والتأكد من عدم وجود ثغرات تعرضه للاختراق. وفي مجال القضاء يتأكد هذا الأمر أكثر من غيره؛ حيث أن العمل القضائي أمر مهم للغاية، فلم يلجأ الخصوم إلى القضاء إلا لطلب الفصل بالعدل، ودفع الظلم، وحفظ الحقوق، وهذا هو المقصد الأسمى من القضاء؛ وبناء عليه فإذا وجد في البرنامج أي ثغرة في أدائه لعمله، فمما لا شك فيه أنه لن يحقق هذا المقصد.

● تزويد النظام بالأجهزة والبرامج اللازمة لأداء عمله، كقارئ بصمة العين؛ للتأكد من حضور أطراف الدعوى بأنفسهم، وكذلك برنامج مميز الصوت لسماع ما يدلي به كل طرف، وبرنامج قارئ للنصوص، ليتم من خلاله مناقشة الأطراف، وقراءة الحكم بعد التوصل إليه.

¹⁰ فاطمة عبد العزيز حسن أحمد بلال، دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الناجزة أمام القضاء: دراسة مقارنة مع النظامين القانوني والقضائي في دولة قطر، ماجستير في القانون الخاص، جامعة قطر، قطر، 2023. ص ص 39-40.

●تغذية قاعدة المعرفة بجميع التطورات والمستجدات العلمية والتجريبية على حقائق حقل الخبرة، فمن المعلوم أن العمل القضائي يرد فيه توجيهات من جهات عليا، كتغيير في إجراءات معينة، أو تغيير الاختصاص، أو مراعاة ظروف معينة، ولهذا كان لا بد من التغذية المستمرة على النظام الذكي.

●التأكد من اكتمال البيانات والمعلومات المدخلة في الجهاز، تجنباً لوقوع الخطأ نتيجة نقص تلك البيانات والمعلومات.

●الشفافية والوضوح في الشرح والتفسير للقرارات، إذ أن هذا له دوراً مهماً للجهات القضائية لاستخدامها أدلة. ومن غير المقبول تجاهل أسباب اتخاذ النظام لهذا القرار، لما له من نتائج كارثية، وإن كان هذا الأمر مخالفاً لتوجهات بعض الشركات التي تفضل إبقاء آلية العمل مجهولة، حتى لا تخسر ملكيتها الفكرية أو سر عملها وتميزها¹¹.

ثانياً: مجالات الاستعانة بالذكاء الاصطناعي في القضاء

يساهم الذكاء الاصطناعي في حسن سير المرفق القضائي وتحقيق جودة القضاء، أيضاً يساهم بفعالية في إجراءات التقاضي وتنفيذ الأحكام، وانعقاد الجلسات من توقيت افتتاح القاضي للجلسة وعدد مرات التأجيل وأسبابه والمدة الزمنية للفصل في الدعاوى وغيره¹².

غير أنه لا يمكن أن يتولى النظام الذكي التحقيق الجنائي، احتياطاً لحقوق المتهمين، وعدم إيقاع الظلم عليهم؛ إلا إذا ارتأى القاضي صلاحيته لذلك. كما يمكن له الاستعانة بالذكاء الاصطناعي في تحليل الشخصيات، وكذا قبول الدليل الرقمي بواسطة الأنظمة الذكية، وأيضاً في كتابة القضية تحت إشراف القاضي وإطلاعه؛ كذلك فإن الاستعانة بالأنظمة الذكية في كشف التزوير عائد إلى سلطة القاضي التقديرية.

ولا يمكن أن يتولى الذكاء الاصطناعي إصدار قرارات التنفيذ، لأن القرارات تشمل إصدار العقوبات ولا تكون إلا ممن له ولاية وسلطة، والأصح لها هو القاضي البشري، احتياطاً لحق أطراف طلب التنفيذ. لكن يجوز للقاضي الاستعانة في وصوله للحكم بالأنظمة الذكية التي تعتمد على السوابق القضائية، لأنها وسيلة للوصول للحكم القضائي، وسرعة البت فيه¹³.

¹¹ أروى بنت عبد الرحمان بن عثمان الجلعود، أحكام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القضاء، مركز قضاء للبحوث والدراسات، الرياض، الطبعة الأولى، 2022، ص ص 122-123.

¹² فاطمة عبد العزيز حسن أحمد بلال، دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الناجزة أمام القضاء: دراسة مقارنة مع النظامين القانوني والقضائي في دولة قطر، مرجع سابق، ص 41.

¹³ أروى بنت عبد الرحمان بن عثمان الجلعود، مرجع سابق، ص ص 565-575.

غير أن استخدامات الذكاء الاصطناعي يمكن أن تسبب انتهاكات لحقوق الانسان، ما دفع اللجنة الأوروبية للعدالة الناجزة باستصدار الميثاق الأخلاقي الأوروبي بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي في النظم القضائية، وتم اعتماد العديد من المبادئ التي يجب الالتزام بها عند تطبيق أنظمة الذكاء الاصطناعي في المحاكم¹⁴.

2- تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الأنظمة القضائية:

وسنعالجها من خلال نقطتين كالآتي:

1.2- الذكاء الاصطناعي في النظام القضائي الجزائري:

سعت الدولة الجزائرية في إطار مساهمة التطورات الرقمية على الصعيد العالمي على اعتماد مجموعة من الإجراءات، سنتطرق لها كالتالي:

أولاً: الخدمات الإلكترونية المتاحة في قطاع العدالة:

جاء القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة بوضع منظومة معلوماتية مركزية لوزارة العدل، وإرساء الوثائق والمحركات القضائية بطريقة الكترونية، واستخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية (القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة قطاع العدالة، 2015). وفي هذا السياق تم إحداث منظومة معلوماتية مركزية للمعالجة الآلية للمعطيات تتعلق بنشاط وزارة العدل والمؤسسات التابعة لها وكذا الجهات القضائية للنظام القضائي العادي والنظام القضائي الإداري ومحكمة التنازع، وتتم حماية هذه المعطيات بواسطة برنامج إلكتروني يرخّص باستعمال معطيات المنظومة المركزية¹⁵.

وتكريساً لبرنامج عصرنة قطاع العدالة، ولتحسين خدمات مرفق القضاء الموجهة لفائدة المواطنين. وضعت وزارة العدل ميكانيزمات جديدة لاختبار الحلول التقنية المتعلقة بتمكين المواطنين الراغبين في سحب

¹⁴ أولاً: مبدأ احترام الحقوق الأساسية: ضمان توافق أدوات وخدمات الذكاء الاصطناعي مع حقوق الإنسان الأساسية مع أهمية إعمال مبدأ استقلالية القضاة وعدم التدخل في الأحكام الصادرة بشأن الدعاوى المعروضة أمامهم.

ثانياً: مبدأ المساواة وعدم التمييز: منع انتهاك مبدأ المساواة بين الأفراد على صعيد عرقي أو سياسي أو اجتماعي.... الخ.

ثالثاً: مبدأ الجودة والأمن: ويتعلق بمعالجة قرارات المحكمة والبيانات واستخدام مصادر المعلومات في بيئة تكنولوجية آمنة والاستفادة من خبرة المتخصصين من القضاة والمحامين والعاملين في مجال القانون والقضاء.

رابعاً: مبدأ الشفافية والحياد والإنصاف: ضمان توافر معالجة البيانات وشموليتها وإمكانية إجراء عمليات تدقيق بطرق آمنة وإيجاد التوازن بين حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات مبادئ الشفافية والحياد والولاء والنزاهة الفكرية.

خامساً: مبدأ تحكم المستخدم أو تحت سيطرة المستخدم: أي أن يكون مستخدم هذا النظام سواء كان - قاضياً أو خصماً - أن يكون مستقلاً في استخدامه لهذا النظام. أنظر: فاطمة عبد العزيز حسن أحمد بلال، مرجع سابق، ص ص 126-127.

¹⁵ المواد 2 و3 من القانون 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة.

الوثائق الإلكترونية عن طريق الانترنت دون عناء التنقل إلى الجهة القضائية، أو تلك المرتبطة بتقديم شكاوى قضائية وغيرها من الإجراءات، تتمثل على وجه الخصوص في:

● صحيفة السوابق القضائية أو الجنسية

● النيابة الإلكترونية

● التحقق من مصدر الوثائق الإلكترونية وتصحيح أخطاء الحالة المدنية

● سحب الأحكام من طرف المحامين البطاقة المهنية البيومترية لقطاع العدالة

ثانيا: إرسال الوثائق والإجراءات القضائية بالطريق الإلكتروني:

حيث يمكن أن يتم التبليغ وإرسال الوثائق والمحركات القضائية والمستندات بالطريق الإلكتروني، مع تمتع الوثيقة المرسله بالطريق الإلكتروني بصحة وفعالية الوثيقة الأصلية وذلك لذا أعدت وفق ما تقتضيه الإجراءات، ويجب أن تضمن الوسائل التقنية المستعملة في إرسال العقود والوثائق بالطريق الإلكتروني مجموعة من الشروط ترتبط أساسا بما يلي:

● التعرف الموثوق على أطراف التراسل الإلكتروني.

● سلامة الوثائق المرسله

● امن وسرية التراسل.

● حفظ المعطيات بما يسمح بتحديد تاريخ الإرسال والاستلام من طرف المرسل إليه بصفة أكيدة¹⁶.

ثالثا: استعمال المحادثة المرئية عن بعد أثناء الإجراءات القضائية:

إن هذا التحول إلى الرقمنة يذهب إلى أبعد من مجرد تغيير بسيط في الوسيط والإجراءات، بل يكشف عن كمية من الإجراءات بأشكال متعددة (نصوص ولكن أيضًا أصوات ومحتوى وسائط متعددة وصور وما إلى ذلك) يتم تقديمها لمستخدمي القانون. حيث نص القانون رقم 15-03 أنه إذا استدعى بعد المسافة أو تطلب ذلك حسن سير العدالة، يمكن استجواب وسماع الأطراف عن طريق المحادثة المرئية عن بعد¹⁷.

¹⁶ المادة 10 من القانون 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة.

¹⁷ المادة 14 من القانون 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة.

أما فيما يخص الإجراءات المتبعة فيمكن لقاضي التحقيق أن يستعمل المحادثة المرئية عن بعد في استجواب أو سماع شخص وفي إجراء مواجهات بين عدة أشخاص، كما يمكن جهة الحكم أيضا أن تستعمل المحادثة المرئية عن بعد لسماع الشهود والأطراف المدنية والخبراء¹⁸.

من خلال ما سبق، نجد أن المشرع الجزائري قد تبنى القانون رقم 15-03 المتعلق بإصلاح العدالة من أجل مواكبة التطورات التكنولوجية واستخدام الأنظمة الذكية، ثم تلاه القانون رقم 15-04 المؤرخ في 01-02-2015، الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، والذان تضمنتا الإطار القانوني للتوقيع الإلكتروني بصفة عامة وفي مرفق العدالة بصفة خاصة (القانون رقم 15/04 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، 2015).

وبخصوص حماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي صدر القانون رقم 18/07 المؤرخ في 10/06/2018 بهدف تعزيز ثقة الجمهور بالاعتماد على الخدمات الرقمية والذكية. والذي يشكل سياجا آمنا للمتعاملين الإلكترونيين من خطر التعدي على معطياتها الشخصية¹⁹.

وبهذا، تكون الجزائر قد بذلت جهودا في سبيل مواكبة المستجدات فيما يتعلق بالفضاء الرقمي والتقاضي الإلكتروني، رغم ما يزال ينتظرها في سبيل الوصول إلى التقاضي باستعمال أدوات الذكاء الاصطناعي.

2. 2- تجارب بعض الدول في استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال القضاء :

أولا: الولايات المتحدة الأمريكية:

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية أولى خطوات تطبيق القضاء الرقمي عام 1995، من خلال مشروع (القاضي الافتراضي Virtual Magistrate Project)²⁰.

كذلك، فقد أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية "المحامي الآلي"، الذي يقوم بتوفير المعلومات القانونية المتنوعة، وكذلك توفير بعض الخدمات المتعلقة بالتنبؤ بالأحكام التي سيصدرها القضاء والتي تعرف بالعدالة التنبؤية²¹.

¹⁸ المواد 15-16 من القانون 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة.

¹⁹ جبايلي صبرينة وبن عمران سهيلة، مرجع سابق، ص ص 1563-1566 وص 1571.

²⁰ محمد فوزي إبراهيم محمد وأحمد محمد البغدادي، القضاء الرقمي والمحاكم الافتراضية، مجلة بنها للعلوم الإنسانية، العدد 1، الجزء 2، سنة 2022.

ص 161.

²¹ فاطمة عبد العزيز حسن أحمد بلال، مرجع سابق، ص ص 109-110.

كما ظهر أيضا الذكاء الاصطناعي في مجال القضاء، عندما طورت إحدى الشركات برنامجا يستخدم في جلسات الحكم وإطلاق السراح المشروط في جميع أنحاء البلاد، وبعض الشركات استخدمت صفحات في قواعد المحكمة الفيدرالية لتوليد الأفكار وتقديم التنبؤات، وتوصلت إحدى الدراسات إلى تصميم برنامج يعتمد على الذكاء الاصطناعي يمكن من خلاله التنبؤ بقرارات القضاة في المحاكم الأمريكية؛ استنادا إلى البيانات التي جمعها عن القضايا وأحكام القضاة، وقدرت شركة مكنزي الأمريكية أن ما نسبته 20-30% من القضايا يمكن استبدالها بالذكاء الاصطناعي، فدراسة القضايا يمكن وضعها في إطار يسهل صناعة ذكاء اصطناعي يقوم بالمهمة، إلا أنه قد تبين للباحثين أن النظام يسيء تقدير مخاطر معاودة الإجرام لدى مختلف المدانين بالقضايا، من ذلك التحيز العنصري، فقد كن يجري تصنيف المدانين السود أعلى من غير السود، حتى عندما ارتكب المدانون غير السود جرائم أشد خطورة²².

ثانيا: الصين:

تعد الصين من الدول الرائدة في تطبيق القضاء الرقمي، وتقوم الصين بإجراء عملية التقاضي بأكملها فيما يسمى (محكمة الانترنت Net Court)، وتعتمد المحاكم الصينية حاليًا على نظام التقاضي الذكي²³. حيث تعد تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الصين مساعدة للقضاة في أداء عملهم لا حالة مكانهم، وتستخدم الصين الروبوتات في تقديم المشورة القانونية، ومساعدة الجمهور على فهم المصطلحات القانونية، فتقف (زياوفا) وهي روبوت، في إحدى المحاكم في الصين لتقديم المشورة القانونية، فهي تعرف الإجابة عن أكثر من أربعين ألف سؤال في مجال النزاعات القضائية، وتستطيع التعامل مع ثلاثين ألف مشكلة قانونية²⁴.

رابعا: دولة إستونيا

وهي من الدول الأوروبية التي شرعت في دراسة استخدام الذكاء الاصطناعي في المحاكم، إذ صممت قاضيا على هيئة روبوت، يمكنه النظر في النزاعات المالية الصغيرة التي تقل قيمتها عن سبعة آلاف يورو، مع التركيز على نزاعات العقود، فيحمل كل من الطرفين المتنازعين الوثائق وكل المعلومات المتاحة، لتقرر الخوارزميات في الأمر، وتصدر حكما يمكن استئنافه أمام قاض بشري²⁵.

²² أروى بنت عبد الرحمان بن عثمان الجلعود، مرجع سابق، ص 70.

²³ محمد فوزي إبراهيم محمد وأحمد محمد البغدادي، مرجع سابق، ص 164.

²⁴ أروى بنت عبد الرحمان بن عثمان الجلعود، مرجع سابق، ص 71.

²⁵ أروى بنت عبد الرحمان بن عثمان الجلعود، مرجع سابق، ص ص 71-72.

سابعا: المملكة العربية السعودية

اهتمت المملكة بالذكاء الاصطناعي في الجانب القضائي، وكان لذلك أثره في الأنظمة العدلية ولوائحها التنفيذية، فقد جاء التصريح بذلك في المادة 24 من "اللائحة التنفيذية لنظام المحاكم التجارية"، الصادرة بالقرار الوزاري رقم 8344 بتاريخ 26-10-1441 هـ، ونصها: "يجوز الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي في الإجراءات الإلكترونية، ويستغنى عن أي إجراء تحققت غايته باستخدام تلك التقنية". ثم جاءت الفقرة الثالثة من المادة 20 من "اللائحة التنفيذية لنظام التوثيق" الصادرة بالقرار الوزاري رقم 1948 بتاريخ 01-06-1442 هـ، ونصها: "يستفاد من التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي في إجراءات التوثيق، ويستغنى عن أي إجراء تحققت غايته باستخدام تلك التقنيات"²⁶.

وما نلاحظه أن التطبيقات الفعلية للذكاء الاصطناعي في المجال القضائي كانت في الدول الأوروبية وأمريكا والصين، خلافا للدول العربية التي تكاد تخلو من هذا النوع من التطبيقات رغم المحاولات والجهود المبذولة من قبل مشرعيها، والسبب يعود إلى حداثة هذه الدول في مجال التقاضي الإلكتروني ولا يزال أمامها الكثير لإدخال التقاضي الذكي في أنظمتها القضائية.

الخاتمة:

من خلال ما سبق، نخلص إلى مجموعة من النتائج والتوصيات:

النتائج:

يوجد اختلاف بين التقاضي الإلكتروني والتقاضي الذكي، والمعمول به في جل الدول العربية بما فيها الجزائر هو التقاضي الإلكتروني، هذا الأخير، كان بارزا خلال محاولاتها لعصرنة قطاع العدالة بإصدارها للقانون رقم 03-15.

يستلزم اللجوء للذكاء الاصطناعي في قطاع العدالة شروط يجب توافرها، نظرا لحساسية هذا القطاع وتقديرا للتعدي على حقوق المظلومين.

هناك عدة محاولات دولية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء، أبرزها كان في الدول المتقدمة.

التوصيات:

²⁶ أروى بنت عبد الرحمان بن عثمان الجلعود، مرجع سابق، ص ص 74-75.

إسهامات الذكاء الاصطناعي في قطاع العدالة

ضرورة تطوير برنامج المحاكم الإلكترونية بالموازاة مع أنظمة الذكاء الاصطناعي، وتكوين الكوادر القضائية على استخدام البرامج الإلكترونية من خلال الدورات التدريبية.

إعداد الدراسات والبحوث بشأن إمكانية تطبيق أنظمة الذكاء الاصطناعي في المحاكم على المستوى الوطني، والاستفادة من تجارب محاكم دول العالم.

ضرورة إدراج استخدامات الذكاء الاصطناعي على بعض الخدمات القضائية التي لا تتطلب التدخل البشري المباشر مثل الرد على استفسارات الجمهور في المحاكم وغيرها.